تدار من خلال 6234 محفظة استثمارية.. و40 شركة عدد مديري المحافظ بنهاية 2024

15,8 مليار دينار القيمة السوقية للمحافظ الاستثمارية.. بقفزة 16٪

أحمد مغربي

أنهت المحافظ الاستثمارية في بورصة الكويت عام 2024 بأداء قوي يعكس ثقة المستثمرين، سواء الأفراد أو المؤسسات، في السوق المالي الكويتي، مع نمو واضح في القيمة السوقية للمحافظ وزيادة عدد العملاء النشطين، حيث تشير البيانات الصادرة من قبل هيئة أسواق المال إلى توسع كبير في حجم الأصول المدارة مقارنة بالعام السابق، مما يؤكد عودة الزخم إلى السوق بعد فترة من التذبذب.

وبلغت القيمة السوقية الإجمالية للمحافظ الاستثمارية بنهاية عام 2024 نحو 15,83 مليار دينار، مقارنة بـ 13,65 مليار دينار في نهاية عام 2023، وهذا النمو البالغ نحو 2,18 مليار دينار يعادل ارتفاعا بنسبة 15,96٪، وهو نمو لافت يعكس ليس فقط تعافي السوق، بل أيضا اتساع قاعدة المستثمرين واعتمادهم المتزايد على المحافظ المدارة كأداة استثمارية فاعلة.

وعلى الرغم من هذا النمو، فقد شهد عدد مديري المحافظ تراجعا طفيفا من 42 مديرا في عام 2023 إلى 40 مديرا في عام 2024، وهذا التراجع يفسر غالبا بإعادة هيكلة القطاع ودمج بعض الكيانات أو انسحاب أخرى، إلا أنه لم يؤثر على النشاط الكلي، بل رافقه ارتفاع في عدد العملاء النشطين من 5,958 عميلا في 2023 إلى 6,234 في 2024، ما يشير إلى زيادة في الثقة والإقبال على هذه الأداة المالية.

وتتوزع المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية وآلية إدارتها والبالغ إجماليها 6234 محفظة إلى محافظ بإدارة الشركة ويبلغ عددها 1157، وتشكل 18٪ من الإجمالي، ومحافظ بإدارة العميل ويبلغ عددها 3854، وتشكل 62٪ من الإجمالي، وأخيرا المحافظ تحت الحفظ ويبلغ عددها 1223 محفظة، وتشكل 20٪ من الإجمالي. وحول أنواع عملاء المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية والبالغ إجماليها 4739 محفظة، فإنها تتوزع على 3672 محفظة لعملاء كويتيين، ونحو 1067 محفظة لعملاء غير كويتين، كما يبلغ العملاء الطبيعيون 3881 ليشكلوا 82٪ من الإجمالي، والعملاء الاعتباريون 858 ليشكلوا 18٪ من الإجمالي.

وفيما يخص عدد المحافظ الاستثمارية النشطة والموقوفة فإنها تبلغ 4914 محفظة نشطة، تمثل 79٪ من الإجمالي، ونحو 1320 محفظة موقوفة، تشكل 21٪ من الإجمالي.

وبحسب آلية إدارة المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية في عام 2024، توزعت القيمة السوقية للمحافظ على ثلاث فئات رئيسية، وهي المحافظ التي تدار من قبل الشركة وبلغت قيمتها السوقية الإجمالية 5,15 مليارات دينار، موزعة على قيمة سوقية للأوراق المالية بقيمة 4,8 مليارات دينار وقيمة سوقية للنقد بقيمة 264,3 مليون دينار، ويظهر هذا الرقم الحجم الكبير للمحافظ التي يتم فيها تفويض قرارات الاستثمار بالكامل إلى الشركة، مما يعكس ثقة المستثمرين في كفاءة فرق الإدارة المحترفة لدى الشركات الاستثمارية.

أما المحافظ التي تدار من قبل العميل، والتي يكون فيها المستثمر هو صاحب القرار الاستثماري، فقد بلغ إجمالي قيمتها السوقية 4,3 مليارات دينار، منها 4,29 مليارات دينار كقيمة سوقية للأوراق المالية ونحو 58,29 مليون دينار كقيمة سوقية للنقد، وتدل هذه الأرقام على وجود فئة معتبرة من المستثمرين ممن يفضلون الاحتفاظ بالتحكم المباشر في استثماراتهم مع الاستفادة من خدمات التنفيذ والمتابعة.

وفيما يخص المحافظ التي تخضع فقط لخدمات الحفظ دون إدارة فعلية، فقد سجلت أعلى قيمة بين الأنواع الثلاثة، حيث بلغت القيمة السوقية 6,33 مليارات دينار، موزعة على 6,29 مليارات دينار قيمة سوقية للأوراق المالية ونحو 65,5 مليون دينار كقيمة سوقية للنقد.

وتعرف المحافظ الاستثمارية على أنها أدوات مالية تجمع بين عدة أوراق مالية ـ مثل الأسهم والسندات والصكوك ـ وتدار من قبل شركات استثمارية أو مديري محافظ مرخصين. تهدف هذه المحافظ إلى تحقيق عوائد تتماشى مع أهداف المستثمر، سواء كانت لتحقيق النمو الرأسمالي أو توليد دخل دوري أو مزيج من الاثنين. ويتم تقييم أداء المحافظ بناء على العائد المحقق مقارنة بالمؤشرات المرجعية، إضافة إلى تحليل نسب المخاطرة والعائد، ومراجعة دورية لتوزيع الأصول.

وتكمن أهمية المحافظ الاستثمارية في السوق الكويتي في قدرتها على تجميع السيولة وتوجيهها نحو قطاعات واعدة، مما يعزز من كفاءة السوق ككل. كما تسهم في تحسين مستوى الشفافية والاستقرار، خاصة عندما تتم إدارتها وفق استراتيجيات واضحة وإشراف رقابي صارم.

أما على صعيد بورصة الكويت، فقد سجلت السوق أداء إيجابيا خلال 2024 مدعوما بتحسن العوامل الاقتصادية الكلية واستقرار نسبي في البيئة الجيوسياسية. ساعد هذا الاستقرار في تعزيز ثقة المستثمرين وعودة بعض السيولة الأجنبية، خصوصا مع تطبيق بعض الإصلاحات التنظيمية وتحديثات البنية التحتية الرقمية للسوق. وفي ظل هذا المناخ الاستثماري، يبرز عدد من النصائح للمستثمرين الراغبين في دخول عالم المحافظ الاستثمارية بنجاح، من أهمها: ضرورة تنويع الأصول لتقليل المخاطر، والاعتماد على مدير محفظة محترف يمتلك سجلا متميزا، مع تحديد أهداف استثمارية واضحة ومراجعة دورية للأداء لضمان التوافق مع تطورات السوق. كما يوصى بفهم طبيعة كل محفظة ونسبة المخاطر التي تتضمنها، قبل اتخاذ أي قرار استثماري. في المحصلة، فإن عام 2024 قد شكل محطة مفصلية في مسار المحافظ الاستثمارية في بورصة الكويت، ويتوقع أن يستمر هذا النمو في ظل السياسات المحفزة والاستقرار الاقتصادي النسبي، مما يجعل هذه المحافظ خيارا استثماريا ذا جدوى عالية للباحثين عن إدارة مهنية لأموالهم في سوق واعد.

وتهدف المحافظ الاستثمارية إلى تعزيز كفاءة السوق المالي عبر تجميع السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة، مما يسهم في رفع معدلات التداول وتنشيط السوق بشكل عام، ورفع مستويات الشفافية بفضل الالتزام بمتطلبات الإفصاح والحوكمة المفروضة من قبل الجهات الرقابية مثل هيئة أسواق المال وتعزيز الاستقرار المالي من خلال توجيه الاستثمارات بشكل مدروس وتقليل المخاطر عبر التنويع وإدارة الأصول باحترافية، وجذب الاستثمارات الأجنبية حيث توفر المحافظ المدارة منتجات استثمارية بمعايير عالمية تواكب متطلبات المستثمرين الدوليين.

ومن المتوقع أن تواصل المحافظ الاستثمارية في السوق الكويتي نموها خلال السنوات المقبلة مدعومة بالتحولات الاقتصادية الإيجابية، وإصلاحات البنية التشريعية، وتطور بيئة الأعمال الرقمية. ويبرز في الأفق توجه متزايد نحو المحافظ المتخصصة، مثل محافظ الأسهم المستدامة أو المحافظ التي تركز على التكنولوجيا والأسواق الناشئة، مما يوفر فرصا استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء، وفي ضوء هذه المعطيات، تبدو المحافظ الاستثمارية أداة استراتيجية لا غنى عنها لتنويع المحافظ المالية وتحقيق الأهداف الاستثمارية في سوق يتميز بفرص واعدة وإطار تنظيمي قوي.

حفزها انخفاض أسعارها والارتفاع الكبير في الذهب.. والشركات بدأت توفير سبائك بقيمة 360 إلى 380 ديناراً للكيلو

سبائك الفضة.. «ترند» جديد للاستثمار في الكويت

■ فاضل: الاستثمار في الفضة ليس مماثلاً للذهب.. ارتفاعاتها بطيئة ■ العطار: تحقيق فائدة من الفضة يتطلب الاحتفاظ بها عامين كاملين

علي إبراهيم

أكد مختصان في أسواق المعادن والمجوهرات في الكويت ان هناك إقبالا على اقتناء سبائك الفضة محليا ما جعلها «ترند» بالسوق.

وأشاروا في تصريحات متفرقة لـ «الأنباء» الى أن سوق الفضة يشهد حاليا توجها متزايدا من قبل المستثمرين والمستهلكين الباحثين عن أدوات لحفظ القيمة وتحقيق مكاسب مستقبلية، مدفوعا بجملة من العوامل، في مقدمتها الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة، إلى جانب الارتفاعات القياسية في أسعار الذهب، التي دفعت الكثيرين للبحث عن بدائل أقل تكلفة. وأكدا أن من المميزات المهمة للفضة أنها تتحرك غالبا بالتوازي مع أسعار الذهب، مما يجعلها ترتفع مع ارتفاعه، ولكن وتيرة صعودها تكون أبطأ ومحدودة نسبيا، وهو ما يجعل اقتناءها استثمارا طويل الأجل يتطلب الصبر والاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن عامين لتحقيق عائد ملموس، وفي التفاصيل:

قال مدير عام شركة دبلة للمجوهرات محمد فاضل إن السوق الكويتي يشهد حاليا «ترند» جديدا يتمثل في توجه شريحة متزايدة من المواطنين والمقيمين إلى شراء سبائك الفضة بغرض الاستثمار وحفظ القيمة، خصوصا مع الارتفاعات القياسية التي سجلتها أسعار الذهب خلال الفترة الماضية، التي وصلت بسعر الكيلو إلى مستوى 35 ألف دينار.

وأوضح فاضل أن ارتفاع أسعار الذهب إلى مستويات تاريخية دفع العديد من المستثمرين الصغار إلى البحث عن بدائل استثمارية أخرى أكثر مرونة وأقل تكلفة، فوجدوا في الفضة خيارا مناسبا يجمع بين القيمة الجوهرية وإمكانية تحقيق عوائد جيدة على المدين المتوسط والبعيد.

وأضاف ان سبائك الفضة توفر فرصة للدخول في الاستثمار بالمعادن النفيسة دون الحاجة إلى سيولة ضخمة، مما يجعلها جذابة لفئات أوسع من المجتمع، خاصة الشباب والمستثمرين الجدد.

وذكر فاضل أن الاستثمار في الفضة لا يمكن أن يكون مماثلا للذهب خصوصا أن ارتفاعات أسعار الفضة تكون بطيئة جدا مقارنة بالذهب، ناهيك عن أن عملية تصريف سبائك الفضة لن تكون بنفس سرعة تصريف سبائك الذهب.

وأشار إلى أن المستهلك الكويتي يتمتع بوعي استثماري متزايد، وأصبح أكثر إدراكا لأهمية تنويع محافظه الاستثمارية وعدم الاعتماد فقط على الذهب أو العقار، مما أسهم في تعزيز الطلب على منتجات الفضة، لاسيما السبائك بأوزانها المختلفة، التي تتراوح بين 1 كيلوغرام و12 كيلوغراما لتناسب جميع الاحتياجات والميزانيات، مبينا أن سعر سبيكة كيلو الفضة حاليا نقاوة 999 يبلغ 360 دينارا وسبيكة نقاوة 999,9 سعر الكيلو يصل إلى 380 دينارا، ولكن «يظل الذهب ذهبا» فالمعدن الأصفر تبقى له السطوة في السوق مهما ارتفعت أسعاره.

وكشف عن أن شركة دبلة للمجوهرات لاحظت خلال الأشهر الأخيرة زيادة ملحوظة في استفسارات العملاء حول الاستثمار في الفضة، إلى جانب ارتفاع مبيعات سبائك الفضة بنسبة تتجاوز 100٪ مقارنة بالعام الماضي، مشيرا إلى أن الشركة تعمل على توسيع تشكيلتها من السبائك لتلبية الطلب المتزايد من قبل العملاء عليها.

وأكد فاضل أن الاستثمار في الفضة أصبح اليوم جزءا من ثقافة مالية أوسع تنتشر بين الكويتيين، الذين يسعون للحفاظ على قيمة أموالهم وتحقيق عوائد مستقبلية عبر أدوات استثمارية متنوعة، معتبرا أن الفضة تمثل فرصة واعدة ضمن هذا التوجه.

بدوره، قال محلل أسواق المعادن ناصر العطار إن هناك توجها متزايدا حاليا نحو الاستثمار في الفضة، مدفوعا بعدة عوامل رئيسية، أبرزها الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية المتلاحقة التي تدفع المستثمرين إلى البحث عن ملاذات آمنة تقليدية.

وأوضح أن الذهب لطالما كان الملاذ الأول في أوقات الأزمات، إلا أن صعوده إلى مستويات قياسية مؤخرا جعله خارج متناول الكثير من المستثمرين ذوي الموارد المالية المحدودة، وكذلك الأفراد الراغبون في حماية مدخراتهم البسيطة. وأضاف العطار أن هذا الواقع فتح الباب واسعا أمام الفضة كخيار بديل، يجمع بين القدرة على حفظ القيمة وكلفة الدخول المنخفضة مقارنة بالذهب.

وأشار العطار إلى أن الإقبال المتزايد من قبل القطاعات الصناعية على شراء الفضة خلال الفترة الأخيرة كان له دور محوري في دعم أسعارها، حيث ارتفعت أسعار الفضة مدفوعة بالطلب الصناعي في مجالات مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

وأكد أن استمرار الطلب الصناعي يمثل أحد أهم الضمانات لاستمرار ارتفاع الأسعار، مما يعزز من فرص تحقيق مكاسب مجزية للمستثمرين الذين يقتنون الفضة خلال الفترة المقبلة، خاصة مع التوجه العالمي المتزايد نحو الاستخدامات التي تعتمد على هذا المعدن.

وأضاف العطار أن من مميزات الفضة كونها تتحرك عادة في علاقة طردية مع الذهب، فعندما ترتفع أسعار الذهب غالبا ما تلحق بها أسعار الفضة، لكنه لفت في المقابل إلى أن من عيوب الاستثمار في الفضة أن تحقيق فائدة حقيقية منها يتطلب الاحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة نسبيا قد تصل إلى عامين كاملين، ويعود ذلك إلى أن ارتفاعات الفضة، مقارنة بالذهب، تكون عادة أقل وأبطأ، ما يجعل الاستثمار فيها أكثر ملاءمة لمن يمتلكون صبرا واستراتيجية استثمار طويلة الأجل.

3 عيوب انتبه إليها

أشار العطار إلى أن تداول الفضة يحيط به 3 عيوب رئيسية ينبغي على المستثمرين أخذها بعين الاعتبار كالتالي:

1ـ ارتفاعات الفضة السعرية تكون عادة أقل حدة وبوتيرة أبطأ مقارنة بالذهب.

2ـ عملية إعادة بيع الفضة ليست بالسهولة نفسها المتوافرة في أسواق الذهب.

3ـ سوق تداول الفضة يفتقر إلى التنظيم والهيكلية الصارمة التي يتمتع بها سوق الذهب.

وسط تحسُّن ملحوظ بالإنفاق الاستثماري وتحرك حكومي لمشاريع جديدة

سوق المشاريع الكويتي ينمو 1,3٪ إلى 218 مليار دولار

علي إبراهيم

كشفت مجلة ميد أن سوق المشاريع في الكويتي سجل أداء إيجابيا خلال الفترة من 14 مارس إلى 11 الجاري، حيث ارتفعت قيمة المشاريع إلى 218 مليار دولار، محققا نموا نسبته 1,3٪ مقارنة بالشهر السابق، وهذا النمو يعكس تحسنا ملحوظا في بيئة الإنفاق الاستثماري، مدعوما بتحرك حكومي ومؤسسي لإطلاق مشاريع جديدة وتوسيع نطاق المبادرات القائمة، ما يعزز موقع الكويت كمركز إقليمي ناشئ في قطاع المشاريع الكبرى.

وقالت المجلة إن أداء السوق الكويتي خلال هذه الفترة يعكس توجها واعدا نحو تعزيز النشاط الاستثماري، مدعوما بسياسات داعمة للمشاريع الكبرى، وتوجهات استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن الاعتماد التقليدي على النفط.

وفي السياق الخليجي الأوسع، أظهر مؤشر مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي تحسنا بنسبة 0,4٪ خلال الفترة ذاتها، ليبلغ إجمالي قيمة المشاريع 3,61 تريليونات دولار، وهذا النمو الطفيف يعكس حالة من التعافي التدريجي في أسواق المشاريع الإقليمية، مدفوعا أساسا بإعادة تفعيل مشاريع ضخمة في كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

وقد كانت سلطنة عمان المحرك الرئيسي لنمو المؤشر، حيث قفزت قيمة مشاريعها بنسبة 3,8٪ إلى 276 مليار دولار، نتيجة لإعادة تفعيل مشروع مجمع صور للتكرير والبتروكيماويات بقيمة 10 مليارات دولار من قبل شركة شموخ للاستثمار والخدمات. هذا المشروع، الذي أعيد إدراجه قيد الدراسة بعد فترة من التعليق، يمثل استثمارا استراتيجيا في قطاع الطاقة والبتروكيماويات العماني.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد ارتفعت قيمة المشاريع بنسبة 0,2٪ لتصل إلى 1,947 تريليون دولار، مدعومة بإطلاق مشاريع رئيسية جديدة، من بينها مشروع منطقة لوجستية شمال الرياض، ومصنع لإنتاج كحول الأيزوبروبيل في الجبيل. كما شهدت العاصمة الرياض بدء تنفيذ مركز بيانات جديد بقدرة 48 ميغاواط، بقيمة 500 مليون دولار، ما يعكس توجه المملكة نحو الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

وفي الإمارات العربية المتحدة، سجل السوق نموا بنسبة 0,3٪، حيث ارتفعت قيمة المشاريع إلى 890 مليار دولار، ما يعكس استمرار زخم التطوير العقاري والبنية التحتية. في المقابل، شهدت قطر تراجعا في قيمة مشاريعها بنسبة 1,6٪ لتستقر عند 218 مليار دولار، بينما سجلت البحرين انخفاضا أقل حدة بنسبة 0,6٪ مع بلوغ قيمة مشاريعها 61 مليار دولار.

وخارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، تراجعت قيمة المشاريع في العراق بنسبة 1,9٪ إلى 371 مليار دولار، وفي إيران بنسبة 0,8٪ إلى 261 مليار دولار. وقد ساهمت هذه الانخفاضات في تقليص الأثر الإيجابي لنمو الأسواق الخليجية، ما جعل إجمالي قيمة المشاريع في منطقة الخليج يسجل استقرارا نسبيا عند 4,237 تريليونات دولار، دون تغيير يذكر مقارنة بالشهر السابق.